انفرادات ابن عطية في إعراب القرآن الكريم في "المحرر الوجيز" جمعًا ودراسةً

أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن القشعمي
أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية في كلية التربية بالمجمعة قسم اللغة العربية جامعة المجمعة المملكة العربية السعودية

(**تاريخ الاستلام:** 21-05-2024؛ **تاريخ القبول:** 20-10-2024)

مستخلص البحث: يسعى هذا البحث إلى جمع ما يتيسر من الإعرابات التي انفرد فيها ابن عطية في تفسيره (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، مع دراستها، وبيان موقف العلماء منها. ونعني بانفراداته: كل وجه إعرابي ذكره ابن عطية لم يسبقه أحد من المعربين إليه، وقد حرص البحث على تبيين الحجة التي دفعت ابن عطية إلى ذكر ذلك الوجه، مع بيان موقف العلماء اللاحقين له مما قال، سواء مَن قال بقوله، ومن عارضه عليه. وقد سار البحث على المنهج الاستقرائي في جمع انفراداته، ثم الوصفي في تحليلها، ثم المقارن في موقف العلماء منها، وقد انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها: أن ابن عطية مفسر مجتهد، مستقل في رأيه، لا يتقيد بآراء من سبقه. وأنه اعتمد كثيرًا على سلامة المعنى فيما انفرد به. كما كان يعتمد كثيرًا على الدلالة المعجمية للمفردة القرآنية، هذا وقد أيد البحث ابن عطية في بعض المواضع التي انفرد فيها بالإعراب، وخالفه في بعضها الآخر.

كلمات مفتاحية: (انفراد - الإعراب - المحرر الوجيز)

***

Ibn Atiyyah's Unique Contributions in the Parsing of the Holy Qur'an in 'Al-Muharrar Al-Wajiz' Compilation and Study

Ahmad Abdullah Alqashami
Associate Professor of Arabic Syntax and Morphology, Department of Arabic at the College of Education, Majmaah University, Kingdom of Saudi Arabia

(**Received:** 21-05-2024; **Accepted:** 20-10-2024)

Abstract: This research aims to compile and analyse the distinct grammatical analysis (i›raab) put forth by Ibn ‹Atiyah in his renowned tafsir, " Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitāb al-›Aziz ". The research delves into these unique interpretations, elucidating the reasoning behind Ibn Atiyah›s perspectives and analyzing the viewpoints of later scholars on these interpretations. An inductive approach is utilized to collect Ibn Atiyah›s distinctive interpretations, followed by a descriptive analysis to uncover their intricacies. Subsequently, a comparative methodology is employed to evaluate the stances of subsequent scholars on these interpretations.

The research concludes with a series of significant findings, with the most notable being the recognition of Ibn Atiyah as an independent and meticulous interpreter, willing to challenge the viewpoints of his predecessors. The research also underscores Ibn Atiyah›s focus on semantic coherence and his reliance on lexical semantics in his distinct interpretations. Furthermore, the study validates Ibn Atiyah›s interpretations in specific cases while respectfully disagreeing with him

Keywords: (Singularities, Grammatical Analysis, Al-Muharrir Al-Wajiz)

(*) للمراسلة:
د / أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن القشعمي، أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية في كلية التربية، بالمجمعة قسم اللغة العربية جامعة المجمعة
المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني:a.qashami@mu.edu.sa

(*) **Corresponding Author**:
Dr. Ahmad Abdullah Alqashami, Associate Professor of Arabic Syntax and Morphology Department of Arabic at the College of Education Majmaah University, Kingdom of Saudi Arabia
E-mail: a.qashami@mu.edu.sa

DOI: 10.12816/0062093

1 المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على النبي الأمين، وبعد:

فإن خير ما يشتغل بها العلماء والباحثون كل ما يخدم كتاب الله، ومما يعد من ذلك إعراب مفردات القرآن وجمله، ويعد أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت546هـ)، من أكثر المفسرين اعتمادًا على الإعراب في الكشف عن معاني القرآن في تفسيره: (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، ونراه كثيرًا ما ينفرد في إعرابه عن المعربين قبله، ولا يتردد في مخالفتهم، من هنا جاءت فكرة هذا البحث.

1-1 مشكلة البحث وتساؤلاته.

تكمن مشكلة البحث في أوجهٍ إعرابية ذكرها ابن عطية في تفسيره، لم يُسْبَق إليها، عارضه على بعضها اللاحقون له، ووافقوه على بعض. لذا جاء هذا البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما المفردات والجمل التي انفرد ابن عطية بذكر وجه في إعرابها، لم يُسْبَق إليه؟
2. ما الأسس التي اعتمد عليها ابن عطية فيما انفرد به من إعراب؟
3. ما موقف المعربين اللاحقين لابن عطية مما انفرد به من إعراب؟

2-1 أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان ما انفرد به ابن عطية من توجيه إعرابي لآي القرآن الكريم، بذكر وجه في الإعراب لم يُسْبَق إليه.
2. توضيح الأسس التي اعتمد عليها ابن عطية فيما انفرد به من إعراب.
3. الكشف عن موقف المعربين اللاحقين لابن عطية مما انفرد به من إعراب.

3-1 الدراسات السابقة.

1. النحو بين ابن عطية وأبي حيان من خلال الجزأين الثالث والرابع من تفسيريهما، خالد عبد الإله خضيري، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 2001م.
2. استدراكات السمين الحلبي في الدر المصون على ابن عطية في القراءات والتفسير وإعراب القرآن جمعًا ودراسة، هنادي بنت عبد العزيز الموسى، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ.
3. ردود السمين الحلبي النحوية على ابن عطية الأندلسي في الدر المصون، خالد عبد الله الحوري، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، عام 1432هـ.
4. المسائل النحوية بين ابن عطية وأبي حيان والسمين الحلبي في الدر المصون، رحمة حنش العمري، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1434هـ.
5. توجيه ابن عطية الأندلسي للآراء النحوية الضعيفة في كتابه المحرر الوجيز، محمد بن مديس الثقفي، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، جامعة الأزهر، العدد24، الجزء11، عام 1442هـ.

والملاحظ في هذه الدراسات أن أيا منها لم يعمد إلى جمع ما انفرد به ابن عطية في إعراب القرآن الكريم، ولم يكشف عن أسباب هذا الانفراد، وموقف العلماء منه، وهو ما يسعى هذا البحث إلى تحقيقه.

4-1 منهج البحث.

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي؛ لرصد ما انفرد به ابن عطية في تفسير المحرر الوجيز من إعراب، ثم المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف هذه الانفرادات وتحليلها، ثم المنهج المقارن؛ لمقارنة رأي ابن عطية برأي غيره من المعربين، مع بيان وموقفهم من إعرابه.

وقد جمعت ما وقفت عليه مما انفرد به ابن عطية من أوجه الإعراب لمفردات القرآن وجمله، فجاءت في خمسة عشر موضعًا، رتبتها حسب ترتيب الآيات والسور التي ورد التوجيه فيها. وسوف أسير في دراسة هذه الانفرادات وفق الخطوات التالية:

أولاً: كتابة نص الآية موضع الانفراد، من مصحف المدينة، وفق قراءة حفص عن عاصم، وإذا كان وفق قراءة غيرها فإني أذكر القراءة بعد الآية مع توثيقها من كتب القراءات والتفسير.

ثانيًا: بيان انفراده بذكر الأوجه الأخرى التي ذكرها المعربون، ثم نص كلامه في الوجه الذي انفرد به.

ثالثا: بيان حجة ابن عطية فيما انفرد به إن نصّ عليها أو استطعت الوصول إليها.

رابعًا: بيان رأي العلماء اللاحقين لابن عطية فيما انفرد به من إعراب.

ثم ختمت ذلك بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي ظهرت لي أعقبتها بثبت للمصادر والمراجع.

2 انفرادات ابن عطية في إعراب القرآن

هنا جمعٌ لما وقفت عليه مما انفرد به ابن عطية من أوجه الإعراب لمفردات القرآن وجمله، سواء كان ذلك بإثبات وجه من وجوه الإعراب التي لم يُسبق إلى التوجيه بها، أو بمنع وجه منها لم يسبق إلى التصريح بمنعه. جاءت في خمسة عشر موضعًا، رتبتها حسب ترتيب الآيات والسور التي ورد التوجيه فيها. مراعيًا الاختصار في ذلك نزولاً عند متطلبات أوعية النشر، وإليك هذه المواضع:

الموضع الأول: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾[البقرة: 71].

أولًا: بيان انفراده.

تعددت الأقوال في بيان موقع جملة (تُثِيْر)، وقد جعلها بعضهم حالاً إما من الضمير في (ذَلُولٌ)، وإما من (ذَلُولٌ) نفسها، وإما من (بَقَرَةٌ) [1]. أما ابن عطية فمنع أن تكون حالًا، قال: "ولا يجوز أن تكون هذه الجملة في موضع الحال؛ لأنها من نكرة"[2].

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

علل ابن عطية منعه للحالية أن صاحب الحال سيكون نكرة، ولم يخصص هذه النكرة، ولها احتمالان:

أحدهما: (بَقَرَةٌ)، وهذه جاءت موصوفة بـ(لا ذَلُولٌ)، وهو مسوغ لصحة مجيء الحال منها.

والآخر: (ذَلُولٌ) وهذه لا مسوغ لها.

وكأن ابن عطية في ذلك يميل إلى منع مجيء الحال من النكرة، سواء كانت بمسوغ أو بغير مسوغ، وهو ما فهمه منه أبو حيان وضعف رأيه فيه، كما سيأتي، لكنني أرى أنّ فَهْمَه على هذا الوجه وإن كان محتمل إلا أنه بعيد؛ لأن ابن عطية أجاز مجيء الحال من النكرة المخصصة في غير هذا الموضع، قال في توجيه قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[القلم: 39] :" وقرأ الحسن بن أبي الحسن (بَالِغَةٌ) بالنصب على الحال، وهي حال من النكرة، لأنها نكرة مخصصة بقوله: (عَلَيْنَا)" [3]، وعليه فقد لا تكون هي حجة المنع عنده، و"ربما كان منع ابن عطية مجيء الحال من نكرة في آية المسألة مرتبطًا بالدلالة المعنوية، ولا علاقة لهذا المنع بكون النكرة موصوفة أو غير موصوفة"[4].

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

خالف أكثرُ المعربين ابنَ عطية في هذا المنع، واختاروا أن موقع جملة (تُثِيْرُ) النصب على الحال، إما من الضمير في (ذَلُولٌ)، وهذا عليه أكثر من أعرب الجملة حالاً [5]، وإما من (ذَلُولٌ) نفسها، على رأي من يجيز أن تأتي الحال من النكرة [6]، وإما من (بَقَرَةٌ)، وهي وإن كانت نكرة فقد وصفت وتخصصت بقوله: (لا ذَلُولٌ)، وإذا وصفت النكرة ساغ إتيان الحال منها [7].

وقد تعقب أبو حيان ابنَ عطية في هذا الموضع، ورد عليه بكلام طويل، يحوي بين طياته كلامًا غليظًا في حق ابن عطية، خلاصته أن سيبويه أجاز في مواضع من كتابه مجيء الحال من النكرة، وإن لم توصف، ثم قال: " وإنما أمعنت في هذه المسألة، لأن ما ذهب إليه أبو محمد هو قول الضعفاء في صناعة الإعراب، الذين لم يطلعوا على كلام الإمام"[8]، ولا أوافق أبا حيان في ذلك، لما تحويه كلماته من انتقاص لعالم جليل، بله أن نراه أجاز مجيء الحال من النكرة إذا كانت مخصصة في موضع آخر كما سبق، فلعل هذا الزيادة كانت سهوًا منه رحمه الله، وأنه أراد منع مجيئها حالاً من أي النكرتين السابقتين؛ لأنه يؤدي إلى إثبات أن البقرة تثير الأرض، وهو الذي منعه أكثر المفسرين[9].

الموضع الثاني: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[البقرة: 265].

أولًا: بيان انفراده.

المشهور في إعراب (ابتِغَاءَ) أنها مفعول لأجله [10]، إلا أن ابن عطية أسقط هذا الوجه، ورد على من قال به، وجعلها منصوبة على المصدر في موضع الحال، فقال: "و(ابتِغَاءَ) معناه: طلب، وإعرابه النصب على المصدر في موضع الحال. وكان يتوجه فيه النصب على المفعول من أجله؛ لكن النصب على المصدر هو الصواب، من جهة عطف المصدر الذي هو (وَتَثْبِيْتًا) عليه، ولا يصح في (تَثْبِيْتًا) أنه مفعول من أجله؛ لأن الإنفاق ليس من أجل التثبيت. وقال مكي في المشكل: كلاهما مفعول من أجله. وهو مردود بما بيناه"[11].

(1) انظر: إعراب القرآن، النحاس (1/236)؛ البحر المحيط، أبو حيان (1/420)، التبيان، العكبري (1/72)، الفريد، الهمذاني (1/291).
(2) المحرر الوجيز، ابن عطية (1/346).
(3) المحرر الوجيز، ابن عطية (15/45).
(4) ردود السمين الحلبي النحوية على ابن عطية، الحوري (203).
(5) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي (1/98)؛ التبيان، العكبري (1/72)؛ البحر المحيط، أبو حيان (1/421)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (1/429).
(6) البحر المحيط، أبو حيان (1/420).
(7) البحر المحيط، أبو حيان (1/420)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (1/429).
(8) البحر المحيط، أبو حيان (1/421).
(9) ردود السمين الحلبي النحوية على ابن عطية، الحوري (202).
(10) انظر: إعراب القرآن، النحاس (1/335)؛ مشكل إعراب القرآن، مكي (1/140)؛ التبيان، العكبري (1/179).
(11) المحرر الوجيز، ابن عطية (2/437).

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

صرح ابن عطية في حجة اختياره نصب (ابتِغَاءَ) على المصدر في موضع الحال، ومنع كونها مفعولًا من أجله، وهي مراعاة المعنى، وذلك أن (تَثْبِيْتًا) معطوف على (ابتِغَاءَ)، وحيث إنه لا يصح في (تَثْبِيْتًا) أن يكون مفعولا لأجله؛ لأن الإنفاق ليس من أجل التثبيت، فكذلك لا يصح في (ابتِغَاءَ)؛ لأنه مستلزم لذلك.

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

لم أقف قبل ابن عطية على قول يمنع إعراب (ابْتِغَاءَ) مفعولاً من أجله، ويعربها منصوبة على المصدر في موضع الحال، وعده بعده المنتجب الهمذاني وجهًا [1]، ورجحه القرطبي [2]، وأورده أبو حيان منسوبًا إليه دون تعليق [3]،

أما السمين الحلبي فقد أورده وعلق عليه فقال: "وهذا الذي رده لا بد فيه من تفصيل، وذلك أن قوله: (وتَثْبِيْتًا) إما أن يجعل مصدرًا متعديًا أو قاصرًا، فإن كان قاصرًا، أو متعديًا وقدرنا المفعول هكذا: وتثبيتًا من أنفسهم الثوابَ على تلك النفقة. فيكون تثبيتُ الثواب وتحصيله من الله حاملًا لهم على النفقة، وحينئذ يصح أن يكون (تَثْبِيْتًا) مفعولاً من أجله، وإن قدرنا المفعول غير ذلك، أي: وتثبيتًا من أنفسهم أعمالَهم بإخلاص النية، أو جعلنا (من أنفسهم) هو المفعول في المعنى، وأن "من" بمعنى اللام، أي: لأنفسهم، كما تقول: فعلته كسرًا من شهوتي، فلا يتضح فيه أن يكون مفعولاً من أجله"[4].

الموضع الثالث: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. [البقرة: 286].

أولًا: بيان انفراده.

المشهور في إعراب الآية أن (وُسْعَها) هي المفعول الثاني لـ(يُكَلِّفُ) [5]، أما ابن عطية فيرى أن المفعول الثاني لـ(يُكَلِّفُ) محذوف، تقديره: عبادة أو شيئًا. قال: "و(يُكَلِّفُ) يتعدى إلى مفعولين؛ أحدهما محذوف، تقديره: عبادة، أو شيئًا"[6].

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

لم يصرح ابن عطية بحجته، لكنْ بإمعان النظر في رأيه يظهر لي أنه راعى معنى التكليف وارتباطه بالوسع في الآية، وذلك أن الوسع ليس شيئاً محدّداً يقع عليه التكليف، كالصلاة أو الصوم أو غيرها، إنما الوسع هنا هو: المدى الذي يقع فيه التكليف، ولذا نجده يقول بعده: " وكان وجه اللفظ: إلا وَسِعَته، كما قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: 255]، وكما قال: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[طه: 98]" [7] لذا لم يرتض أن يكون الوسع مفعولاً لـ(يُكَلِّفُ).

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

كما سبق أن أكثر المعربين يرون أن (وُسْعَها) هي المفعول الثاني لـ(يُكَلِّفُ)، ولم أقف على قول بأن المفعول الثاني محذوف، ولذا نجد أبا حيان والسمين الحلبي ينقلان توجيه ابن عطية، وينسبانه إليه، ثم يقول بعده أبو حيان: "فإن عنى أن أصله كذا، فهو صحيح؛ لأن قوله: (إلا وُسْعَها) استثناء مفرغ من المفعول الثاني، وإن عنى أنه محذوف في الصناعة، فليس كذلك. بل الثاني هو (وُسْعَها)، نحو: ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا"[8]. ويقول السمين الحلبي بعد نقل توجيه ابن عطية ورد أبي حيان: " هذا في الصناعة هو المفعول وإن كان أصله: ما أعطيت زيدًا شيئًا إلا درهماً"[9]. ولعلهما سهيا عن الفرق بين الفعلين: أعطى ويكلف؛ حيث إن الإعطاء يقع على الدرهم، لكن التكليف لا يقع على الوسع، وهذا ما لاحظه ابن عطية.

الموضع الرابع: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾[آل عمران: 145].

أولًا: بيان انفراده.

المشهور في إعراب (كِتَابًا) أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله، وعامله مضمر، تقديره: كتب الله ذلك كتابًا. [10] أما ابن عطية فيرى أنه " نُصِب على التمييز"[11]. وهذا لم أقف عليه عند غيره.

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

لم يعلل ابن عطية توجيهه لنصب (كِتَابًا) على التمييز، ولم يُعلق على ذلك، ولم يوضحه. ولم يظهر لي سبب مقنع للقول بهذا الوجه، كما أنه لا يتوافق مع شروط التمييز وتقسيماته، كما سيأتي.

(1) الفريد، الهمذاني (1/578).
(2) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (2/314).
(3) البحر المحيط، أبو حيان (2/323).
(4) الدر المصون، السمين الحلبي (2/590).
(5) انظر: الفريد، الهمذاني (1/613)؛ البحر المحيط، أبو حيان (2/381)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (2/697).
(6) المحرر الوجيز، ابن عطية (2/543).
(7) المحرر الوجيز، ابن عطية (2/543).
(8) البحر المحيط، أبو حيان 2/760.
(9) الدر المصون، السمين الحلبي (2/697).
(10) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (1/474)؛ إعراب القرآن، النحاس (1/410)؛ التبيان، العكبري (1/242)؛ الفريد، الهمذاني (2/140)؛ البحر المحيط، أبو حيان (3/76)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (3/419).
(11) المحرر الوجيز، ابن عطية (3/351).

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

خالف المعربون ابن عطية في إعراب (كِتَابًا)، حيث ذهب جمهرتهم إلى أنه منصوب على المصدرية، كما سبق. ولم أقف على قول بأنها منصوبة على التمييز. وقد تعقب أبو حيان، وتبعه السمين الحلبي إعراب ابن عطية لها تمييزًا، فقال أبو حيان: "وهذا لا يظهر؛ فإن التمييز كما قسمه النحاة ينقسم إلى: منقول وغير منقول، وأقسامه في النوعين محصورة، وليس هذا واحدا منها"[1]. ونقله السمين الحلبي وزاد عليه: " وأيضًا فأين الذات المبهمة التي تحتاج إلى تفسير؟"[2].

الموضع الخامس: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى:﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا ﴾[النساء: 25].

أولًا: بيان انفراده.

(طَوْلاً) المشهور في إعرابها أنها مفعول به لـ(يَسْتَطِعْ)، أو مفعول له على حذف مضاف، على تقدير: ومن لم يستطع منكم لعدم طَول نكاح المحصنات [3]. أما ابن عطية فزاد في إعرابها وجهًا ثالثًا، لم أقف عليه قبله، وهو أن تكون منصوبة على المصدر، من معنى الفعل (يَسْتَطِعْ)، حيث قال: " ويصح أن يكون (طَوْلًا) نصبًا على المصدر، والعامل فيه الاستطاعة؛ لأنها بمعنىً يتقارب"[4].

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

اعتمد ابن عطية في هذا الانفراد على المعنى المعجمي لـ(الطَّول)، وهو أنه بمعنى الاستطاعة، فيكون مصدراً من معنى فعله لا من لفظه، كأنه قيل: ومن لم يستطع منكم استطاعة، كما قالوا: قعدتُ جُلوسًا، وحَبستُ مَنْعًا، وهذا مشهور عند النحويين [5].

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

على الرغم من وجاهة رأي ابن عطية من الجانب اللنحوي، إلا أنني لم أقف عليه قبله. ونقله عنه أبو حيان والسمين الحلبي، ونسباه إليه، وعداه وجهًا ثالثًا في إعراب (الطَّول) [6].

الموضع السادس: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى:﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾. [النساء: 50].

أولًا: بيان انفراده.

المشهور أن (كَيْفَ) في موضع نصب على الحال، والعامل فيها (يَفْتَرُونَ) [7]. أما ابن عطية فذكر هذا الوجه، وزاد عليها وجهًا آخر، لم أقف عليه عند غيره، وهو أن تكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر (يَفْتَرُون). قال ابن عطية: "و(كَيْفَ) يصح أن يكون في موضع نصب بـ(يَفْتَرُونَ)، ويصح أن يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر في قوله: (يفترون)"[8].

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

صحح ابن عطية أن تكون (كَيْفَ) في موضع رفع بالابتداء، وخبرها (يَفْتَرُونَ)، دون أن يعلل ذلك أو يوضحه، ولم أجد له سلفًا في ذلك، كما لم تظهر لي حجته في تصحيحه، مع بعده الشديد في الصناعة النحوية، كما سيأتي.

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

تعقب أبو حيان [9]، وتبعه السمين الحلبي [10]، ابن عطية في إجازة إعراب (كَيْفَ) في موضع رفع بالابتداء، وضعفا رأيه من وجهين:

أحدهما: أنه لم يقل أحد من النحويين أن (كَيْفَ) يجوز أن تُرفع بالابتداء.

الآخر: أننا لو سلمنا أن (كَيْفَ) يجوز أن تُرفع بالابتداء، فإننا لا نسلم أن خبرها جملة: (يَفْتَرُون)؛ لخلوها من الرابط الذي يربطها بالمبتدأ، كما أنها ليست نفس المبتدأ في المعنى، فتستغني عن الرابط الذي يربطها بالمبتدأ.

الموضع السابع: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾[النساء: 164] على قراءة أبيّ بن كعب، برفع (رُسُلًا) في الموضعين [11].

أولًا: بيان انفراده.

اختار العكبري في إعراب (رُسُلًا) على قراءة الرفع أن تكون مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير: وثَمَّ رسلٌ، وتكون جملة (قَدْ قَصَصْنَاهُم عَلَيْكَ) مع الأولى، وجملة (لَمْ نَقْصُصْهُم عَلَيْك) مع الثانية صفة لـ(رُسُلًا) [12]، وقريب منه توجيه القرطبي، إلا أنه يرى أن التقدير: ومنهم

(1) البحر المحيط، أبو حيان (76/3).
(2) الدر المصون، السمين الحلبي (3/419).
(3) انظر: التبيان، العكبري (279/1)؛ الفريد، الهمذاني (2/245)؛ البحر المحيط، أبو حيان (230/3)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (653/3).
(4) المحرر الوجيز، ابن عطية (4/13).
(5) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش (112/1)؛ التذييل والتكميل، أبو حيان (7/142).
(6) البحر المحيط، أبو حيان (231/3)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (655/3).
(7) انظر: التبيان، العكبري (292/1)؛ الفريد، الهمذاني (282/2)؛ البحر المحيط، أبو حيان (282/3)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (5/4).
(8) المحرر الوجيز، ابن عطية (98/4).
(9) البحر المحيط، أبو حيان (282/3).
(10) الدر المصون، السمين الحلبي (4/5).
(11) قراءة أبي بن كعب كما في: معاني القرآن، الفراء (1/295)؛ إعراب القرآن، النحاس (1/507)، الكشاف، الزمخشري (179/2)، البحر المحيط، أبو حيان (414/3). وبلا نسبة في: إعراب القراءات الشواذ، العكبري (420/1).
(12) إعراب القراءات الشواذ، العكبري (420/1).

رسلٌ [1]. أما أبو حيان، وتبعه السمين الحلبي فأعرباها مبتدأ، وجملة (قَدْ قَصَصْنَاهُم عَلَيْكَ) مع الأولى، وجملة (لَمْ نَقْصُصْهُم عَلَيْك) مع الثانية هي الخبر، وجاز عندهما الابتداء بالنكرة؛ إما لأنها معطوفة، أو لأنها أفادت تفصيلاً [2]. أما ابن عطية فيرى أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هم رسل. قال: "وفي حرف أبي بن كعب (وَرُسُلٌ)، في الموضعين بالرفع، على تقدير: هم رسل"[3]. وهذا التوجيه لم أقف عليه قبله.

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

وجَّه ابن عطية قراءة الرفع على أنها على تقدير: هم رسلٌ، دون أن يعلل لذلك أو يوضحه، كما أنه لم يذكر موقع الجملة التي بعدها في الموضعين، ولو أمعن النظر في موقع هذه الجملة لظهر له بُعد هذا التوجيه، وخاصة مع (رُسُلٌ) الثانية؛ لأن الجملة ستكون صفة لـ(رُسُلٌ)، وسيكون التقدير مع الأولى: هم رسل قد قصصناهم عليك، وهذا مقبول، أما التقدير مع الثانية فسيكون: هم رسل لم نقصصهم عليك، وهذا لا يكون؛ لأن الرسل الذين لم يقصهم الله على نبيه كثير لا يعرفهم جميعًا رسولُه صلى الله عليه وسلم. وهذا لا يكون مع توجيه العكبري أو القرطبي، مع أنهم جميعًا يرون أن الجملة في موضع رفع صفة لـ(رسل) في الموضعين؛ لأن المعنى يستقيم على تأويلهما، ولا يستقيم على تأويل ابن عطية.

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

عدّ السمين الحلبي إعراب ابن عطية وجهًا ثانيًا في إعراب (رُسُلٌ) على قراءة الرفع، لكنه وصفه بأنه "غير واضح"[4]، ثم ذكر أن الجملة بعده على هذا التوجيه في محل رفع؛ لوقوعها صفة للنكرة قبلها. والذي يظهر لي أن عدم الوضوح الذي يريده هو عدم سلامة التأويل على تقديره مع الجملة بعده. أما أبو حيان فنقل رأي ابن عطية منسوبًا إليه، وبين موقع الجملة بعده، دون أن يحكم عليه بشيء [5].

الموضع الثامن: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى:﴿نُخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ﴾ [الأنعام: 99].

أولًا: بيان انفراده.

تعددت توجيهات المعربين لقوله: (وَمِن النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ) مفردات وجُملاً، ومن أشهر ما قيل في ذلك: أن تكون (قِنْوَانٌ) مبتدأ مؤخرًا، و(مِنَ النَّخْلِ) خبره، و(مِنْ طَلْعِها) بدل بعض من كل من (مِنَ النَّخْلِ)؛ وذلك بإعادة الجار، والجملة معطوفة على الجملة الفعلية قبلها [6]. وقيل: (قِنْوَانٌ) مرفوع بأحد الظرفين قبله، والآية من باب التنازع، فإن رُفع بقوله: (مِنْ طَلْعِها) كما هو مختار قول البصريين، أُضمر في الأول. وإن رُفع بقوله: (مِنَ النَّخْلِ) كما هو مختار قول الكوفيين، أُضمر في الثاني [7]. أما ابن عطية فجعل قوله: (مِنَ النَّخْلِ) متعلقًا بفعل مقدر، تقديره: نُخرج، و(مِنْ طَلْعِها قِنْوَانٌ) مبتدأ خبره مقدم، وهذه الجملة في موضع نصب مفعول به لـ (نُخرج) الأولى. قال:" وقوله تعالى:(وَمِن النَّخْلِ) تقديره: ونُخرج من النخلِ، و(مِنْ طَلْعِهَا قِنْوانٌ) ابتداءٌ خبرُه مقدم، والجملة في موضع المفعول بـ(نُخْرِجُ)"[8]. وهذا الإعراب تفرد به ابن عطية، كما سيتضح لاحقًا.

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

لم يبين ابن عطية سبب اختياره هذا الوجه في إعرابها، مخالفًا جمهور المعربين، لكنه واضح منه أنه نظر إلى سلامته في المعنى، وهو كذلك، إلا أنه أغفل وقوعه في محظور نحوي، كما سيأتي.

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

خطَّأ أبو حيان، وتبعه السمين الحلبي، ابنَ عطية في هذا التوجيه؛ " لأن ما يتعدى إلى مفعول واحد لا تقع الجملة في موضع مفعوله، إلا إذا كان الفعل مما يُعلَّق، وكان في الجملة مانعٌ يمنع من العمل في شيء من مفرداتها، على ما شرح في النحو. و(نُخرِج) ليس مما يُعلَّق، وليس في الجملة ما يمنع من العمل في مفرداتها، إذ لو سُلِّط الفعلُ على شيء من مفردات الجملة لكان التركيب: ونُخرج من النخل من طلعها قنوانًا، بالنصب مفعولا به" [9].

قلت: وما ذهب إليه أبو حيان وتبعه السمين الحلبي متجه جدًّا؛ لأن ابن عطية ارتكب محظورًا نحويًا في إعرابه، حيث جعل الفعل (نُخرِج) الذي يتعدى إلى مفعول واحد، ينصب جملة (مِنْ طَلْعِهَا قِنْوانٌ)، والفعل الذي ينصب مفعولاً واحدًا من شأنه أن ينصب المفردات، لا الجمل.

(1) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (18/6).
(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان (414/3)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (159/4).
(3) المحرر الوجيز، ابن عطية (4/194).
(4) الدر المصون، السمين الحلبي (160/4).
(5) البحر المحيط، أبو حيان (3/414).
(6) انظر: التبيان، العكبري (1/410)؛ الفريد، الهمذاني (2/653)؛ البحر المحيط، أبو حيان (193/4)، والدر المصون، السمين الحلبي (5/69).
(7) انظر: التبيان، العكبري (1/410)؛ الفريد، الهمذاني (2/654)؛ البحر المحيط، أبو حيان (193/4)، والدر المصون، السمين الحلبي (5/70).
(8) المحرر الوجيز، ابن عطية (5/300).
(9) الدر المصون، السمين الحلبي (71/5). وانظر رأي أبي حيان في: البحر المحيط (4/193).

الموضع التاسع: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ [الأنعام: 136].

أولًا: بيان انفراده.

من الأوجه التي أجازها المعربون في إعراب (سَاءَ) في الآية، إجراؤها مجرى بئس في الذم، ثم يجري في (ما) التي بعدها ما جرى في (ما) التي تأتي بعد بئس من خلاف [1].

أما ابن عطية فقد منع هذا الوجه؛ لأن المفسِّر معها مُضمر لا مُظهر. قال: " ولا يتجه عندي أن يُجري هنا (سَاءَ) مجرى نعم وبئس؛ لأن المفسِّر هنا مضمر، ولا بد من إظهاره، باتفاق من النحاة، وإنما اتجه أن تُجرى مُجرى (بئس) في قوله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾ [الأعراف: 177]؛ لأن المفسِّر ظاهر في الكلام"[2].

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

علل ابن عطية منعه إجراء (سَاءَ) مجرى بئس في الآية؛ أن المفسر معها مضمر لا مظهر، وهذا في رأيه مخالف لما اتفق عليه النحويون، حيث يرى أن النحويين متفقون على أن ساء لا تُلحق ببئس إلا إذا كان المفسر معها ظاهرًا. ولم أقف على قول بمنعه للسبب الذي ذكره ابن عطية، بله أن أجد النحويين متفقين عليه.

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

أغلظ أبو حيان في الرد على ابن عطية في هذا المنع، فقال: "وهذا قول من شدا يسيرًا من العربية، ولم يرسخ فيها، بل إذا جرى ساء مجرى نِعْم وبئس، كان حكمها حكمهما سواء، لا يختلف في شيء البتة، من فاعل مضمر، أو ظاهر، وتمييز. ولا خلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح والذم والتمييز فيها لدلالة الكلام عليه، فقوله: "لأن المفسر هنا مضمر، ولا بد من إظهاره باتفاق النحاة.." إلى آخره- كلام ساقط، ودعواه الاتفاق، مع أن الاتفاق على خلاف ما ذكر، عجب عجاب"[3]. وقد نقل هذا الرد بنصه السمين الحلبي، دون أن يعلق عليه بشيء [4].

الموضع العاشر: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡ﴾ [يونس:28].

أولًا: بيان انفراده.

المشهور في توجيه الضمير (أنتم): أنه في محل رفع، تأكيد للضمير المستتر في الظرف (مَكَانَكُم)، وتكون (شُرَكَاؤُكُم) معطوفة على ذلك الضمير المستتر في الظرف [5].

أما ابن عطية فأجاز فيه وجهين لم أقف عليهما عند غيره، الثاني منهما يحتمل أن يكون متوافقًا مع ذلك التوجيه الذي ذكره جمهور النحويين. أما الأول منهما فيرى أن (أنتم) مبتدأ، و(شُرَكَاؤُكُمْ) معطوف عليه، والخبر محذوف، تقديره: مُوَبَّخون أو مهانون. قال: "و(أَنْتُمْ) رفع بالابتداء، والخبر: مُوَبَّخون أو مهانون"[6].

وأما الآخر فقال فيه: "ويجوز أن يكون (أَنْتُمْ) تأكيدًا للضمير الذي في الفعل المقدر، الذي هو: قفوا أو نحوه"[7]. وهذا التوجيه يُحتمل أن يكون أراد به ابن عطية نفس التوجيه المشهور عند النحويين، وهو أن (أنتم) تأكيد للضمير المستتر في الظرف، وعبر عن الظرف بما هو في معناه، وهو:(قفوا)، ويؤيده قوله قبل: " (مكانكم) في هذا الموضع من أسماء الأفعال، إذ معناه: قفوا أو اسكنوا"[8]، وهذا الاحتمال اختاره السمين الحلبي، كما سيأتي. ويحتمل أن يكون أراد به ابن عطية وجهًا آخر، وهو أن (أنتم) تأكيد للضمير الذي في الفعل المقدر، الذي هو (قفوا)، كما هو ظاهر كلامه، وهذا ما فهمه منه أبو حيان، وضعفه كما سيأتي.

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

لم يعلل ابن عطية سبب اختياره لهذين الوجهين البعيدين، وخاصة الوجه الأول منهما، لكن بالنظر إلى تفسيره لـ(مَكَانَكُم) يظهر أنه راعى المعنى، ولم يدقق النظر في سلامته من الجانب النحوي، أو أن غيره أدق منه، قال:" (مَكَانَكُم) نصب على تقدير: لازموا مكانكم، وذلك مقترن بحال شدة وخزي، و(مَكَانَكُم) في هذا الموضع من أسماء الأفعال، إذ معناه: قفوا واسكنوا، وهذا خبر من الله تعالى عن حالةٍ تكون لعَبَدَة الأوثان يوم القيامة، يؤمرون بالإقامة في موقف الخزي مع أصنامهم، ثم يُنطِق الله الأصنام بالتبري منهم"[9].

(1) انظر: إعراب القرآن، النحاس (97/2)؛ الفريد، الهمذاني (697/2)؛ البحر المحيط، أبو حيان (231/4)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (160/5).
(2) المحرر الوجيز، ابن عطية (358/5).
(3) البحر المحيط، أبو حيان (231/4)،
(4) الدر المصون، السمين الحلبي (160/5).
(5) انظر: الفريد، الهمذاني (3/375)؛ التبيان، العكبري (1/518)؛ شرح المفصل، ابن يعيش (4/74)؛ البحر المحيط، أبو حيان (5/153)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (190/6).
(6) المحرر الوجيز، ابن عطية (7/142).
(7) المحرر الوجيز، ابن عطية (7/142).
(8) المحرر الوجيز، ابن عطية (7/142).
(9) المحرر الوجيز، ابن عطية (7/142).

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

تعقب أبو حيان ابنَ عطية في التوجيهين السابقين، فضعف الأول بأمور أربعة، فقال: "فيكون (مَكَانَكُم) قد تم، ثم أخبر أنهم كذا، وهذا ضعيف؛ لفك الكلام الظاهر اتصالُ بعضِ أجزائه ببعض. ولتقدير إضمارٍ لا ضرورة تدعو إليه. ولقوله: (فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ)، إذ يدل على أنهم ثبتوا هم وشركاؤكم في مكان واحد، حتى وقع التزييل بينهم، وهو: التفريق. ولقراءة من قرأ (أَنْتُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) بالنصب، على أنه مفعول معه، والعامل فيه اسم الفعل. ولو كان (أنتم) مبتدأ، وقد حذف خبره، لما جاز أن يأتي بعده مفعول معه، تقول: (كلّ رجلٍ وضيعتُه) بالرفع، ولا يجوز فيه النصب"[1].

وضعف الثاني بقوله: "وهذا ليس بجيد، إذ لو كان تأكيدًا لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمه على الظرف، إذ الظرف لم يتحمل ضميرًا على هذا القول، فيلزم تأخيره عنه، وهو غير جائز، لا تقول: أنت مكانك، ولا يحفظ من كلامهم. والأصح أنه لا يجوز حذف المؤكد في التأكيد المعنوي، فكذلك هذا، لأن التأكيد ينافي الحذف. وليس من كلامهم: أنت زيدا لمن رأيته قد شَهَر سيفًا، وأنت تريد: اضرب أنت زيدًا، إنما كلام العرب: زيدًا، تريد: اضرب زيدًا" [2].

قال السمين الحلبي بعد أن نقل تضعيف أبي حيان للتوجيه الثاني: "قلت: لم يعن ابن عطية أن (أنت) تأكيد لذلك الضمير في (قفوا)، من حيث إن الفعل مراد غير منوب عنه، بل لأنه ناب عنه هذا الظرف، فهو تأكيد له في الأصل، قبل النيابة عنه بالظرف، وإنما قال: الذي هو (قفوا) تفسيرًا للمعنى المقدر"[3]. وهذا محتمل جدًا؛ لأن ابن عطية فسر (مَكَانَكُم) بـ (قفوا) و(اسكنوا) كما سبق، فهو يريد: ما هو بمعنى: قفوا، وهو الظرف (مَكَانَكُم).

الموضع الحادي عشر: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾[النور: 11].

أولًا: بيان انفراده.

المشهور أن خبر (إنّ) قوله: (عُصْبَةٌ منكم) [4]، أما ابن عطية فجعل "(عُصْبَةٌ) رَفْعٌ على البدل من الضمير في (جاؤوا)، وخبر إنَّ في قوله سبحانه: (لا تَحْسَبُوهُ)، والتقدير: إنَّ فِعْلَ الذين. وهذا أنسق في المعنى، وأكثر فائدة من أن تكون (عُصْبَةٌ) خبرًا"[5].

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

يبدو من عبارة ابن عطية أنه اعتمد في هذا الإعراب على سياق الكلام، وبيانه: أنَّ جَعْلَ (عُصْبَة) هي الخبر لا يعطي كثير معنى، فلا تتم به الفائدة المرجوة من الكلام؛ إذ قصارى ما يتحصل من هذا المعنى أن يكون: إن الذين جاءوا بالإفك جماعة منكم، أما إذا جعلنا جملة (لا تَحْسَبُوه) هي الخبر، كانت الفائدة أكمل وأشمل؛ حيث يكون المعنى المتحصَّل: إن فِعْل الذين جاءوا بالإفك - جماعة منكم- لا تحسبوا فعلهم شرًّا لكم.

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

لم أقف قبل ابن عطية على من جعل جملة (لا تحسبوه) خبرًا لـ(إنّ)، وقد نقل توجيهه أبو حيان ولم يعترض عليه بشيء [6]، أما السمين الحلبي فاعترض عليه باعتراضين، قال: "والاعتراض عليه واضح: من حيث إنه أوقع خبر إنّ جملة طلبية، وقد تقدم أنه لا يجوز. وإن ورد منه شيء في الشعر أُوِّل كالبيتين المتقدمين، وتقدير ابن عطية ذلك المضاف قبل الموصول ليصح به التركيب الكلامي؛ إذ لو لم يقدر لكان التركيب: لا تحسبوهم. ولا يعود الضمير في (لا تَحْسَبُوه) على قول ابن عطية على الإفك؛ لئلا تخلو الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ، وفي قول غيره يجوز أن يعود على الإفك، أو على القذف، أو على المصدر المفهوم من (جاؤوا)، أو على ما نال المسلمين من الغم"[7].

وأقول إن جَعْل (عُصْبَةٌ) هي الخبر هو الأرجح، لكن هذا لا يمنع قبول قول ابن عطية بأن الخبر جملة (لا تَحْسَبُوه)، وعدّه وجهًا في إعراب الآية، وإن خالف رأي أكثر النحويين في منع مجيء الجملة الطلبية خبرًا لـ(إن).

الموضع الثاني عشر: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[النمل: 40].

أولًا: بيان انفراده.

المشهور عند المعربين [8]، والذي عليه جمهور النحويين [9]، أن (مُسْتَقِرًا) حال؛ والرؤية بصرية، و(عليه) معمول (رأى). و(مُسْتَقِرًا) كما قال أبو البقاء - وصححه بعض النحويين [10]- بمعنى: " ثابتاً غير متقلق؛ وليس بمعنى الحصول المطلق؛ إذ لو كان كذلك لم يذكر"[11]. وجعلها ابن أبي الربيع بمعنى: جالس، قال: "فإن قلت: فقد قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ [النمل: 40] فتراه قد ظهر. الجواب: أن (مستقرًا) هنا بمنزلة: جالس، فالتأويل:

(1) البحر المحيط، أبو حيان (5/153). وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي (6/190).
(2) البحر المحيط، أبو حيان (5/154).
(3) الدر المصون، السمين الحلبي (190/6).
(4) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي (511/2)؛ الفريد، الهمذاني (4/637)؛ التبيان، العكبري (199/2)؛ البحر المحيط، أبو حيان (6/401)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (8/388).
(5) المحرر الوجيز، ابن عطية (10/452).
(6) البحر المحيط، أبو حيان (6/401).
(7) الدر المصون، السمين الحلبي (388/8).
(8) انظر: التبيان، العكبري (235/2)؛ الفريد، الهمذاني (5/95)؛ البحر المحيط، أبو حيان (73/7)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (616/8).
(9) انظر: شرح الرضي على الكافية، الرضي (245/1)؛ البسيط، ابن أبي الربيع (549/1)؛ اللباب، العكبري (141/1)؛ التذييل والتكميل، أبو حيان (58/4)؛ مغني اللبيب، ابن هشام (2/513).
(10) انظر: البحر المحيط، أبو حيان (73/7)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (616/8)؛ مغني اللبيب، ابن هشام (513/2).
(11) التبيان، العكبري (235/2).

فلما رآه جالسًا عنده، ألا ترى أنه لو حُذِف (مستقرًا) هنا، وقيل: فلما رآه عنده، لم يفد ذلك؛ لأنك تقول: زيدٌ عندي، وإن لم يكن معك بالحضرة، لكنه بحيث لو أرسلت إليه لجاءك، وإنما الذي يُحذف ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواء، فتفطن لهذا فإنه صحيح، وبه كان الأستاذ أبو علي ينفصل"[1]. أما ابن عطية فقد خالفهم في ذلك؛ فرأى أن (مُسْتَقرًا) هي العاملة في الظرف، وأنها هي التي كانت تُقدَّر في غيره، قد ظهرت هنا، فقال: "وظهر العامل في الظرف من قوله: (مُسْتَقِرًّا)، وهذا المقدَّر أبدًا في كل ظرف، جاء هنا مظهرًا، وليس في كتاب الله تعالى مثله"[2].

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

لم يعلل ابن عطية سبب اختياره لهذا الوجه، ولم يبين المعنى الذي اختاره لـ(مُستقرًا)، لكن الذي يظهر أنه اعتمد على المعنى المعجمي لـ(مُسْتَقرًا)، وهو أنها بمعنى الوجود العام؛ وذلك من حيث إن مطلب سليمان- عليه السلام- يكمن في نقل العرش، ووجوده عنده في أسرع وقت ممكن، وهو الذي كان فيه الحوار السابق لـ(مُسْتَقِرًا)، أما ثبات العرش، وعدم تقلقله - كما قال أبو البقاء - فلم يكن مطلب سليمان -عليه السلام- حتى يتم تأويل الاستقرار عليه.

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

نقل أبو حيان [3]، وتبعه السمين الحلبي [4]، توجيه ابن عطية كوجهٍ في الآية، ونسباه إليه، لكنهما استحسنا رأي أبي البقاء، وفضَّلاه عليه. وضعفه ابن هشام فقال: " فزعم ابن عطية أنّ (مُسْتَقرًا) هو المتعلّق، الذي يقدر في أمثاله قد ظهر. والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره، من أنّ هذا الاستقرار معناه: عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كونٌ خاصٌّ"[5].

قلت: والحق في هذه المسألة خلاف ما قاله ابن عطية –رحمه الله-؛ لأن المعجزة ليست منحصرة في نقل العرش ووجوده عند سليمان -عليه السلام- في أسرع وقت ممكن، وإن كانت هي مطلب سليمان -عليه السلام-، بل المعجزة أيضًا بحصول ذلك قبل أن يرتد إليه طرفه، مع ثباته واستقراره وعدم تأثره من النقل، مع ما فيه من بعد المسافة، وسرعة النقل، فيكون في ذكر الاستقرار على هذا التأويل زيادة في المعنى، أما لو كانت تفيد مجرد الوجود كما قال ابن عطية لكان ظهوره وحذفه سواء.

الموضع الثالث عشر: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾. [القصص: 15].

أولًا: بيان انفراده.

المشهور في موقع جملة (يقتتلان) أنها في موضع الصفة لـ(رجلين) [6]، أما ابن عطية فجعلها في موضع الحال منها، قال: " (يقْتَتِلانِ) في موضع الحال، أي: مقتتلين"[7]. ولم أقف على قول بهذا عند غيره.

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

لم يذكر ابن عطية وجهاً آخر غير هذا الوجه، ولم يعلل لذلك ولم يبينه، ولعله راعى في ذلك أمرين:

أحدهما: أن جملة (يقتتلان) منتقلة، والأصل في الأحوال أن تكون دالة على معنى منتقل.

الآخر: أن (رجلين) وإن كانت نكرة فقد نصّ سيبويه على مجيء الحال من النكرة دون شرط [8].

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

لم أقف على أحد من المعربين وافق ابن عطية في هذا الوجه، إلا أن أبا حيان [9] وتبعه السمين الحلبي [10] نقلا نص كلام ابن عطية، على أنه وجه آخر في الإعراب، ثم أشارا إلى أن سيبويه أجاز مجيء الحال من النكرة مطلقًا. فكأنهما يريان أنه وجه جائز في إعرابها والله أعلم.

الموضع الرابع عشر: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ) [ص: 84] في قراءة ابن عباس ومجاهد والأعمش برفع (الحقّ) في الموضعين [11].

أولًا: بيان انفراده.

تعددت توجيهات المعربين لـ(الحقّ) في قراءة الرفع في الكلمتين: أما (الحقُّ) الأولى فقيل في توجيهها: خبر مبتدأ محذوف، أي: فأنا الحقُّ، أو مبتدأ خبره محذوف، تقديره: فالحقُّ قسمي، وتكون (لأملأن) جواب القسم، أو يكون تقديره: فالحقُّ منّي. وأما (الحقُّ) الثانية فقيل في توجيهها: مبتدأ خبره جملة (أقول)، والعائد معها محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: وقولي الحقُّ [12].

(1) البسيط، ابن أبي الربيع (549/1).
(2) المحرر الوجيز، ابن عطية (11/211).
(3) البحر المحيط، أبو حيان (7/73).
(4) الدر المصون، السمين الحلبي (616/8).
(5) مغني اللبيب، ابن هشام (513/2).
(6) انظر: الفريد، الهمذاني (5/126)؛ البحر المحيط، أبو حيان (7/104)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (8/656).
(7) المحرر الوجيز، ابن عطية (11/274).
(8) انظر: الكتاب، سيبويه (52/2، 112، 122)؛ التذييل والتكميل، أبو حيان (60/9).
(9) البحر المحيط، أبو حيان (104/7).
(10) الدر المصون، السمين الحلبي (656/8).
(11) انظر: مختصر في شواذ القراءات، ابن خالويه (131)؛ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (229/15)، البحر المحيط، أبو حيان (393/7)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (9/402).
(12) انظر هذه الأوجه في: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (4/342)؛ إعراب القراءات الشواذ، العكبري (2/401)؛ الفريد، الهمذاني (5/444)؛ البحر المحيط، أبو حيان (7/393)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (9/402).

أما ابن عطية فذكر وجهًا آخر في رفع الأولى، لم أقف على قائل به قبله، وهو أنها مبتدأ خبره (لأملأن)، قال: "وقرأ ابن عباس ومجاهد برفع الاثنين، فأما الأول فبالابتداء، وخبره في قوله: (لَأَمْلَأَنَّ)؛ لأن المعنى: أن أملأ"[1].

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

واضح من عبارة ابن عطية أنه اعتمد في هذا التوجيه على سلامة المعنى، وذلك أن التقدير عنده: فالحقُّ أن أملأ جهنم منك وممن تبعك، فجعل (لأملأن) بمعنى: أن أملأ، وبنى على ذلك توجيهه.

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

ردّ ابن هشام توجيه ابن عطية فقال: "وقول ابن عطية في (فَالحَقُّ والحَقُّ أَقُولُ لأَمْلأَنَّ): إن (لأملأن) خبر (الحق) الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إن التقدير: أن أملأ، مردود؛ لأن (أن) تُصَيِّر الجملة مفردًا، وجواب القسم لا يكون مفردًا" [2]. وبمثله ضعفه أبو حيان فقال: "وهذا ليس بشيء، لأن (لأَمْلأَنَّ) جواب قسم، ويجب أن يكون جملة، فلا يتقدر بمفرد. وأيضًا ليس مصدراً مقدراً بحرف مصدري، والفعل حتى يَنْحَلَّ إليهما، ولكنه لما صح له إسناد ما قدر إلى المبتدأ، حكم أنه خبر عنه"[3]. فكأن أبا حيان يلتمس له عذرًا بأنه راعى سلامة المعنى ولم يراع سلامته من جهة الصناعة، وهذا ما قاله السمين الحلبي بعد أن نقل رد أبي حيان، حيث قال: "قلت: وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى، لا من حيث الصناعة"[4].

الموضع الخامس عشر: عند توجيه ابن عطية لقوله تعالى: ﴿ لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ . [الزخرف: 13].

1-4-2 أولًا: بيان انفراده.

قيل في اللام في قوله: (لِتَسْتَوُوا) بأنها لام العاقبة [الصيرورة]، وقيل: لام التعليل [لام كي] [5]، وهذا المعنى جعله ابن عطية محتملاً، والقول عنده أنها للأمر. قال: " واللام في قوله تعالى: (لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ) لام الأمر، ويحتمل أن تكون لام كي"[6]. والقول بأنها للأمر لم أقف عليه عند غيره.

ثانيًا: حجته فيما انفرد به.

لم يظهر لي وجه اعتبار ابن عطية اللام في (لِتَسْتَوُوا) لام الأمر، ولا نوع الأمر الذي يقصده، هل هو للوجوب أم للاستحباب، وكلا الحكمين بعيد؛ لأنه لم يقل أحد بأن ركوب الفلك أو الأنعام واجب أو مستحب.

ثالثًا: رأي العلماء فيما انفرد به.

ضعف أبو حيان [7] والسمين الحلبي [8] وابن هشام [9] توجيه ابن عطية بأن اللام في (لِتَسْتَوُوا) لام الأمر؛ لقلة دخولها على أمر المخاطب، قال أبو حيان: " وقال ابن عطية: لام الأمر. وفيه بعد؛ من حيث استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب، وهو من القلة بحيث ينبغي ألا يقاس عليه. فالفصيح المستعمل: اضرب، وقيل: لتضرب، بل نص النحويون على أنها لغة رديئة قليلة، إذ لا تكاد تحفظ إلا قراءة شاذة، (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) بالتاء للخطاب. وما أثر المحدِّثون من قوله عليه الصلاة والسلام: (لتأخذوا مصافكم)، مع احتمال أن الراوي روى بالمعنى، وقول الشاعر:

لِتَقُمْ أنت يا بنَ خيرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضَّى حوائجُ المُسْلمينا

وزعم الزجاج أنها لغة جيدة، وذلك خلاف ما زعم النحويون"[10].

وأقول: يضاف إلى ذلك عدم سلامتها في المعنى؛ إذ يستوجب ذلك أن يكون هذا أمرًا من الله -سبحانه وتعالى- لجميع المسلمين بركوب الفلك والأنعام، والأمر دائر بين الوجوب والاستحباب، وهذا المعنى لم يقل به أحد البتة، لأن الموضع موضع امتنان من الله سبحانه على خلقه، وتعديد نعمه عليهم.

3 الخاتمة

وبعد إتمام هذا البحث -بتوفيق من الله وحده - ينكشف لي عدد من النتائج التي ظهرت في ثناياه، من أبرزها:

أن ابن عطية مفسر تظهر عليه النزعة الاجتهادية، فنراه يقول ما يؤديه إليه اجتهاده في إعراب القرآن الكريم، غير عابئ بمخالفة من سبقه من النحاة والمفسرين.

أن من أبرز الأسس التي اعتمد عليها ابن عطية في انفراداته هي مراعاة معنى الآية، فنراه يختار من الأوجه الإعرابية ما يخدم المعنى الذي يراه، وإن لم يصح من جهة الصناعة النحوية، وهذا أضفى على اختياراته نوعًا من الاستقلالية.

مع ما يوليه ابن عطية لمعنى الآية من اهتمام إلا أن البحث أثبت أن ابن عطية قد يختار وجهًا بعيدًا في المعنى، ضعيفًا في الصناعة النحوية، من ذلك حكمه على اللام في قوله تعالى: (لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ) [الزخرف: 13] بأنها لام الأمر، وهذا أثبت البحث ضعفه صناعة ومعنى. كما أنه قد يختار وجهًا ضعيفًا في المعنى مقبولاً صناعة، من ذلك توجيهه الرفع في (رُسُلٌ) على قراءة

(1) المحرر الوجيز، ابن عطية (12/493).
(2) مغني اللبيب، ابن هشام (578/2).
(3) البحر المحيط، أبو حيان (7/393).
(4) الدر المصون، السمين الحلبي (402/9).
(5) انظر: البحر المحيط، أبو حيان (8/9)؛ الدر المصون، السمين الحلبي (576/9)؛ مغني اللبيب، ابن هشام (632/2).
(6) المحرر الوجيز، ابن عطية (13/203).
(7) البحر المحيط، أبو حيان (8/9).
(8) الدر المصون، السمين الحلبي (576/9).
(9) مغني اللبيب، ابن هشام (632/2).
(10) البحر المحيط، أبو حيان (8/9).

أبيّ في قوله تعالى:﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾[النساء: 164] على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هم رسل، وهذا أثبت البحث عدم سلامته من جهة المعنى، مع قبوله في الصناعة النحوية.

اعتد ابن عطية ببعض الآراء النحوية غير الشهيرة فيما انفراد به من إعراب، من ذلك إجازته مجيء الحال من النكرة بدون مسوغ، حيث أعرب جملة (يَقْتَتِلَانِ) حالاً من (رَجُلَيْنِ) في قوله تعالى: (فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ) [القصص: 15]، أخذاً برأي سيبويه في ذلك، وإن خالف ما عليه جمهور النحويين.

غوص ابن عطية في الدلالة المعجمية لألفاظ القرآن الكريم جعله ينفرد بأوجه إعرابية في الآية بناء على ما وصل إليه من معاني مفرداتها، من ذلك أنه أجاز نصب (طَوْلاً) على المصدر من معنى الفعل (يَسْتَطِع)، في قوله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ) [النساء: 25] أخذًا بأن الطَّول بمعنى الاستطاعة، كأنه قيل: ومن لم يستطع منكم استطاعة.

أيد البحث ما انفرد به ابن عطية في أن (وُسْعَها) ليس المفعول الثاني لـ(يُكَلِّف) في قوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) [البقرة: 286]، وأن المفعول الثاني محذوف، تقديره: عبادة، أو شيئاً؛ لأن الوسع –في ذاته- لا يُكلَّف، وإنما هو إطار للتكليف، وتحديد لمساحته.

عارض البحث ما انفرد به ابن عطية في إعرابه (كِتَابًا) من قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران: 145] تمييزًا؛ لعدم وجود سبب مقنع لهذا الاختيار، إضافة إلى أنه لا يتوافق مع شروط التمييز وتقسيماته.

عارض البحث ما انفرد به ابن عطية في إعرابه (كَيْفَ) من قوله تعالى: (انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ) [النساء:50] مبتدأ؛ لأنه لا يخدمها معنى الآية، ولا تتوافق مع الصناعة النحوية.

نقل ابن عطية الإجماع، واعتدّ به في إعراب الآية، مع أنه لم ينقل فيها إجماع، وذلك حين منع أن تكون (ساء) بمعنى بئس في قوله تعالى: ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[الأنعام: 136]؛ لأن المفسر معها مضمر لا مظهر.

4 ثبت المصادر والمراجع

إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370ه)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط1، 1413هـ.

إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616ه)، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب: بيروت، ط1، 1417هـ.

إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب: بيروت، ط3، 1409هـ.

البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد الأشبيلي (ت688هـ)، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط1، 1407هـ.

التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1419هـ.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، (ت745هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، ط1، 1418هـ.

تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، (ت745هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط2، 1428هـ.

الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب: الرياض، (د.ط)، 1423هـ.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي، المعروف بالسمين (ت756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم: دمشق، ط1، 1406هـ.

شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسين الأستراباذي (ت688هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، (د.ط)، (د.ت).

شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، عالم الكتب: بيروت، (د.ط)، (د.ت).

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت643هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان: المدينة المنورة، ط1، 1427هـ.

الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط3، 1408هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر: بيروت، ط1، 1416هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي(ت546هـ)، تحقيق: عبد الله الأنصاري، السيد عبدالعال إبراهيم، (د.ن)، (د.م)، ط2، (د.ت).

مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، مكتبة المتنبي: القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط4، 1408هـ.

معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط1، 1408هـ.

معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور: (د.م)، (د.ط)، (د.ت).

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، (د.ط)، 1992م.

5 المراجع العربية المرومنة

Addendum and Completion in Explaining the Book of Simplification (in Arabic), Muhammad Ibn Yusuf Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam: Damascus, first edition, 1418H.

Al-Razi's Explanation on Al-Kafiyah (in Arabic), Razi Al-Din Muhammad Ibn Al-Hussein Al-Astarabadi, edited by Yusuf Hasan Omar, Publications of Qaryounis University, Libya,(n.d.), (n.d).

Abridgement in the Oddities of the Quran from the Book of Al-Badi (in Arabic), Abu Abdullah Al-Hussein Ibn Ahmad Ibn Khalawayh, Al-Mutanabbi Bookstore: Cairo, (n.d.), (n.d).

Clarification in Syntax of the Quran (in Arabic), Abu Al-Baqa Abdullah Ibn Al-Hussein Al-Akbari, edited by Muhammad Hussein Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah: Beirutfirst edition, 1419H.

Explanation of Al-Mufassal (in Arabic), Muwaffaq Al-Din Ya'ish Ibn Ali Ibn Ya'ish Al-Nahwi, Alam Al-Kutub: Beirut, (n.d.), (n.d).

Interpretation of the Surrounding Ocean (in Arabic), Muhammad Ibn Yusuf Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by Adel Abdel Mawjood, Ali Muawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah: Beirut, second edition, 1428H.

Meanings of the Quran and Its Syntax (in Arabic), Abu Ishaq Ibrahim Ibn Al-Sari Al-Zajjaj, edited by Abdul Jalil Abdu Shalabi, Alam Al-Kutub: Beirut, first edition, 1408H.

Meanings of the Quran (in Arabic), Yahya Ibn Ziyad Al-Farra, edited by Ahmad Yusuf Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Al-Surur, (n.d.), (n.d.), (n.d).

Mughni Al-Labib from the Books of the Arabs (in Arabic), Abdullah Jamal Al-Din Ibn Hisham Al-Ansari, edited by Muhammad Mohyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Maktaba Al-Asriya: Beirut, (n.d.), 1992 AD.

Problems in Syntax of the Quran (in Arabic), Maki Ibn Abi Talib Al-Qaysi, edited by Hatem Saleh Al-Damun, Al-Risalah Establishment: Beirut, fourth edition, 1408H.

Syntax and Reasons of the Seven Readings (in Arabic), Abu Abdullah Al-Hussein Ibn Ahmad Ibn Khalawayh, edited by Abdulrahman Al-Othaimeen, Maktabat Al-Khanji: Cairofirst edition, 1413H.

Syntax of Uncommon Readings (in Arabic), Abu Al-Baqa Abdullah Ibn Al-Hussein Al-Akbari, edited by Muhammad Al-Sayed Azzouz, Alam Al-Kutub: Beirut, first edition, 1417H.

Syntax of the Quran (in Arabic), Abu Ja'far Ahmad Ibn Muhammad Ibn Ismail Al-Nahhas, edited by Zuhair Ghazi Zahid, Alam Al-Kutub: Beirut, third edition, 1409H.

The Simple in Explaining Al-Zajjaji's Sentences (in Arabic), Ibn Abi Al-Rabia Abdullah Ibn Ahmad Al-Ashbili, edited by Iyad Al-Thubaiti, Dar Al-Gharb Al-Islami: Beirut, first edition, 1407H.

The Comprehensive for the Rules of the Quran (in Arabic), Abu Abdullah Muhammad Ibn Ahmad Al-Qurtubi, edited by Hisham Samir Al-Bukhari, Dar Alam Al-Kutub: Riyadh, (n.d.), 1423H.

The Preserved Pearl in the Sciences of the Hidden Book (in Arabic), Ahmad Ibn Yusuf Ibn Abdul Dayem Al-Halabi, known as Al-Samin, edited by Ahmad Muhammad Al-Kharat, Dar Al-Qalam: Damascus, first edition, 1406H.

The Unique Book in Syntax of the Glorious Quran (in Arabic), Al-Muntajab Al-Hamadhani, edited by Muhammad Nizam Al-Din Al-Fateh, Dar Al-Zaman: Medina, first edition, 1427H.

The Book (in Arabic), Sibawayh Amr Ibn Uthman Ibn Qanbar, edited by Abdul Salam Haroun, Maktabat Al-Khanji: Cairo, third edition, 1408H.

The Core in the Reasons for Construction and Syntax (in Arabic), Abu Al-Baqa Abdullah Ibn Al-Hussein Al-Akbari, edited by Ghazi Mukhtar Tlaimat, Dar Al-Fikr Al-Muasir: first edition, 1416H.

The Concise Exposition in the Interpretation of the Noble Book (in Arabic), Abdul Haq Ibn Ghaleb Ibn Abdul Rahman Ibn Atiyah Al-Andalusi, edited by Abdullah Al-Ansari, Al-Sayyid Abdul Aal Ibrahim, (n.d.), (n.d.), second edition, (n.d).